



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة
يوليو 2015

أهمية بيوت الحكمة: مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي

سلطان بركات وسانسوم ميلتون

B | Foreign Policy
at BROOKINGS

أهمية بيوت الحكمة:

مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي*

سلطان بركات وسانسوم ميلتون

B | Foreign Policy
at BROOKINGS

* كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

BROOKINGS

ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

أهمية بيوت الحكمة: مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي

سلطان بركات وسانسوم ميلتون¹

المقدمة

والعلوم والآداب.² وأنشئت جامعات، كالزيتونة في تونس (في العام 734) والقرويين في فاس (في العام 859) قبل وقتٍ طويل من بولونيا، الجامعة الأوروبية الأولى (التي أسست في العام 1088). وأصبحت تلك الجامعات معروفة بمواقفها التقدمية وتسامحها، وكانت بمثابة ملتقى لمختلف المدارس الفكرية التي ساهمت في فهم "الآخر"، وبالتالي لعبت دوراً هاماً في نشر الأفكار عبر البحر الأبيض المتوسط وما ورائه.

ولسوء الحظ، منذ "العصر الذهبي" ذاك الذي تميّز بتقدم التعليم والبحث العلمي، تمّ خلط سجل التعليم العالي في المنطقة من حيث مساهمته في تقدم المعرفة وتطوير المجتمعات. فمن ناحية، لعبت الجامعات في الدول العربية التي حصلت على استقلالها حديثاً في خمسينيات القرن الماضي دوراً هاماً في بناء خريجين من النخبة مزودين بالمهارات المتقدمة اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التحديث والتصنيع الطموحة. وخلال ثمانينيات القرن الماضي، كان يُعتبر التعليم العالي، رغم محدودية نطاقه، جزءاً هاماً من أدوات بناء الأمة المتاحة للدولة في فترة ما بعد الاستعمار. وأصبح التعليم الجامعي وسيلة أساسية لفتح فرص أكبر أمام السكان على نطاقٍ واسع، من خلال دمج سكان الأرياف والطبقة العاملة في المشاريع الوطنية وتعزيز النظام السياسي للدولة. وفي بعض الحالات، ساهمت الجامعات (الطلاب والموظفون على حدٍ سواء) في لبنان وسوريا والعراق ومصر في نشر أيديولوجيات قوية وحركاتٍ سياسية في العالم العربي، مثل القومية العربية والاشتراكية والإسلام السياسي، وذلك من خلال إتاحة المساحة السياسية لمناقشة أفكارٍ جديدة، وتوفير القيادة الفكرية وراء تطور المجتمع المدني.³

ومن ناحيةٍ أخرى، تراجع التعليم العالي في المنطقة على بعض المستويات خلال تسعينيات القرن الماضي، من حيث مساهمته العامة في خلق المعرفة أو بناء الأمة على حدٍ سواء. وفي الوقت نفسه، شهدت المنطقة توسعاً سريعاً في عدد الجامعات وفي

غالباً ما يكون التعليم العالي ضحية حرب غير معترفٍ بها. فخلال السنوات القليلة الماضية، أصبح التعليم العالي في مهب رياح الصراعات الإقليمية التي عصفت في العالم العربي، حيث سُنت حملات قمع دامية على الطلاب المحتجين في مصر، وقُصفت مباني الجامعات في سوريا وغزة، وأغلقت الجامعات في ليبيا واليمن. وتضاعفت حدة التداعيات الخطيرة التي أوقعتها الصراعات الإقليمية على التعليم العالي بسبب الفشل في تقدير الدور الاستراتيجي الذي يضطلع به هذا القطاع في تحقيق الاستقرار في المجتمعات والدول التي مزقتها الحروب وتعزيز انتعاشها وتعافيها فيما بعد.

تبين هذه الورقة أنّ التعليم العالي، لو تم دعمه بشكلٍ صحيح، قادرٌ على تأدية دور المحفّز لتعافي البلدان التي مزقتها الحروب في العالم العربي، ليس من خلال توفير المهارات والمعارف اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية والمادية المدمرة فحسب، بل أيضاً من خلال دعم إعادة بناء أنظمة الحكم المنهارة وتعزيز التماسك الاجتماعي. وبما أنّ المعنيين في هذا القطاع هم من الفئة العمرية بين 18 و25 عاماً وهي الفئة الأكثر حيوية من الناحية الاستراتيجية، يساهم التعليم العالي في احتضان وحماية قسمٍ لا بأس به من الشباب والشابات في حالات الأزمات، والحفاظ على آمالهم في المستقبل، ومنعهم من الانسياق إلى أيدي المجموعات العنيفة. ولهذه الأسباب، حان الوقت لكي تقبل دول المنطقة والمجتمع الدولي بمسؤوليتها الجماعية لحماية التعليم العالي خلال فترات الصراع وإعادة بناء المؤسسات المدمرة في أعقابها.

التعليم العالي العربي في السلم والحرب

كان العالم العربي مسؤولاً عن بعض أقدم مؤسسات التعليم العالي، التي لعبت، بصفته مراكز كبيرة للتعليم، دوراً قيادياً في النهوض بالعديد من مجالات المعرفة، وبشكلٍ أساسي الرياضيات

¹ سلطان بركات هو زميل أول ومدير الأبحاث في مركز بروكنجز الدوحة. وهو أيضاً الرئيس المؤسس لوحدة إعادة الاعمار والتنمية بعد الحرب في جامعة يورك في المملكة المتحدة. وسانسوم ميلتون هو زميل باحث في وحدة إعادة الاعمار والتنمية بعد الحرب في جامعة يورك. ويود الكاتبان أن يقدموا الشكر لكل من إبراهيم شرقية، وديفيد ويلر، وأندرو لير، وإيرين كوستانتيني على ما قدموه من ملاحظات بناءة وثاقبة على مسودات هذه الورقة البحثية.

² فيليب حتي، History of the Arabs: From the Earliest Times to the Present (لندن: ماكميلان، 1968)، 410؛ جورج صليبا، Islamic Science and the Making of the European Renaissance (كامبريدج: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 2007).

³ دونالد ريد، Cairo University and the Making of Modern Egypt، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002)؛ بيتي أندرسون، The American University of Beirut: Arab Nationalism and Liberal Education (أوستن: مطبعة جامعة تكساس، 2012)؛ ناسي جبرا وجوزيف جبرا، "Education and Political Development in the Middle East"، مجلة الدراسات الآسيوية والأفريقية 19، رقم 3-4 (1984)، 202-218.

الجامعات في العالم، وذلك بهدف بناء اقتصاد المعرفة بتكنولوجيا متقدمة.¹⁰ وعندما خرج العراق من تحت الاحتلال الأمريكي وسنواتٍ من العقوبات، أعلن عن مبادرة التعليم العراقية في العام 2009، وتعهد برصد مبلغ مليار دولار للاستثمار في المنح الدراسية في الخارج وإصلاح الجامعات.

ومع قدوم الربيع العربي في العام 2010، ونظراً للدور المهم الذي لعبه الطلاب والجامعات في تعبئة الرأي العام، شاع هناك أمل بأن مساحة جديدة لزيادة الحرية الأكاديمية في المنطقة يمكن أن تسرع من هذه الفرص، وذلك لضمان أن التعليم العالي ليس بوسعه أن يسهم في النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً في التغيير الاجتماعي والسياسي.¹¹ ولكن هذه المرحلة من التفاؤل قد تبددت الآن بشكل كبير، فالحرب الأهلية الوحشية في سوريا، وانزلاق ليبيا ما بعد القذافي إلى العنف والانقسام، والاستيلاء على صنعاء من قبل المتمردين الحوثيين، والحرب الإسرائيلية على غزة في العام 2014، وتمدد الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسوريا، قد حولت انتباه العالم إلى احتواء التداعيات الأمنية الناجمة عن الصراع الإقليمي.

من المحزن جداً أن التعليم العالي أصبح في مهب رياح الصراعات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط. ويمكن أن نلمس أثر هذه الصراعات في المنطقة على جميع الأبعاد الرئيسية للتعليم العالي: المادية والبشرية والمؤسسية والاجتماعية. فمؤسسات التعليم العالي ومجتمعاته وأنظمتها، التي جرى بناؤها على مدى عقود من الزمن، قد دمرتها الحرب. ورغم كون إعادة بناء نظام تعليم عالي مستنفد مهمة معقدة ومكلفة في أعقاب الصراع، لم تجر سوى محاولات قليلة أو معدومة لحماية هذه المؤسسات من الضرر الذي لحق بها.

معدلات الالتحاق بها، نتيجة لاستراتيجيات تحرير السوق (دعوة رأس المال الخاص للاستثمار وتحقيق الربح في القطاع). وفي نهاية المطاف، أصبحت أنظمة التعليم العالي تُركّز على الكمية وتتأثر بها بدلاً من النوعية، وتُعطي الأهمية للتدريس بدلاً من البحث. وأدى إخفاق التوسع الكمي في إدخال تحسينات على النوعية إلى القول أنه "ما من منطقة في العالم استثمرت أكثر في التعليم مع حصولها على مردودٍ ظاهر أقل".⁴ وكمؤشرٍ على صحة هذا القول، ليس هناك سوى جامعة عربية واحدة فقط من بين أفضل 400 جامعة للتعليم العالي العالمي، وفقاً لتصنيف الجامعات للعام 2014-2015.⁵ وهذا يحدث في منطقة تضم 370 مليون نسمة موزعين على 22 دولة تملك ثلث احتياطات النفط العالمية، وفيها حوالي 400 جامعة.

وبطبيعة الحال، لم يمر هذا الانخفاض في المستوى دون أن يلاحظه صنّاع السياسة. فمُنذ أوائل هذا القرن، أطلقت بعض الدول العربية استراتيجيات طموحة لإصلاح التعليم العالي وإعادته إلى قلب استراتيجيات التنمية المستدامة، مدفوعةً برغبتها في تنويع اقتصاداتها وتعزيز إنتاج المعرفة.⁶ في دول الخليج، جرى استثمار مبالغ ضخمة من الأموال العامة في مجال التعليم العالي لإنتاج قاعدة من المهارات المحلية تكون قادرة على إدارة التحولات في مرحلة ما بعد النفط.⁷ وعلى سبيل المثال، كان الهدف من برنامج الإصلاح والاستثمار الذي أطلقتته المملكة العربية السعودية في العام 2007 هو بناء جامعاتٍ تتمتع بجودة ذات مستوى عالمي.⁸

أما في سوريا، فكانت التغييرات الاقتصادية والتعليمية المهمة التي بدأت في العام 2000 تهدف إلى زيادة الالتحاق بالتعليم العالي، وباشرت في وضع إصلاحاتٍ طموحة للتعليم العالي موضع التنفيذ.⁹ كذلك، أطلقت ليبيا خطةً رصدت لها مبلغ 6 مليارات دولار في العام 2006، ووصفت حينذاك بأنها "أكبر برنامجٍ لبناء

⁴ جواد صالح-ي- أصفهاني ونافتيغ ديون، "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform"، ورقة عمل مبادرة شباب الشرق الأوسط رقم 8، مركز ولفنسون للتنمية: كلية دبي للإدارة الحكومية، أكتوبر 2008.

⁵ هذه هي جامعة القاضي عياض في مراكش. "World University Rankings 2014-2015" تايمز للتعليم العالي،

<http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2014-15/world-ranking> (7 يونيو 2015).

⁶ أحمد جلال وطاهر كنعان، Financing Higher Education in Arab Countries، (القاهرة: منتدى البحوث الاقتصادية، 2010).

⁷ كريستوفر ديفيدسون وبيتر ماكنزي سميث، Higher Education in the Gulf States: Shaping Economies, Politics and Culture (لندن: دار كتب SAQI/معهد لندن للشرق الأوسط، 2008).

⁸ عبد الحليم مازي وفيليب ألتباك، "Dreams and Realities: The World-Class Idea and Saudi Arabian Higher Education"،

Higher Education in Saudi Arabia: Achievements, Challenges and Opportunities، لاري سميث وعبد الرحمن أبو عمة (نيويورك: سبرينغر، 2013).

⁹ إليزابيث باكتر وخلود سابا، 2010. "Syria's Next Generation: Youth Un/employment, Education, and Exclusion"، التعليم الأعمال والمجتمع: قضايا الشرق الأوسط المعاصر 3، رقم 2 (2010) 98-86.

¹⁰ صوفي إيفانز، "Building a Domestic Skills Base"، ميد: ميدل إيست إيكونوميك دايجست 53، رقم 35، أغسطس 2009.

¹¹ بثينة أسامة، 13، SciDev Net، "Promise for Science after the Arab Spring"، ديسمبر 2012،

<http://www.scidev.net/global/communication/editorials/promise-for-science-after-the-arab-spring-1.html>؛ جوناثان

فاتنون، Tunisia: Inspiring Possibilities for Academic Freedom and Strong Universities، خطاب في مؤتمر في جامعة منوبة، تونس، 21-20، "The University and the Nation: Safeguarding Higher Education in Tunisia and Beyond"، فبراير 2013.

بقذائف الهاون على جامعة دمشق في مارس 2013؛ ووفاة أكثر من 150 طالب في حملة القمع العنيفة من قبل الشرطة المصرية على الاحتجاجات الطلابية؛ بالإضافة إلى مقتل 421 طالباً وجرح 1,128 آخرين في هجوم الجيش الاسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014.¹⁶

إن التهجير القسري لمجتمعات التعليم العالي هو شكل آخر من أشكال الخسائر البشرية التي لها تأثير طويل الأمد على نوعية هذا القطاع. إذ تشهد المنطقة العربية اليوم أسوأ حلقات النزوح القسري في التاريخ الحديث، والتي تؤثر على الأكاديميين بشكل غير متناسب. وقد حدث نزوح كبير للأكاديميين في العراق عقب تصاعد العنف الطائفي بعد الحرب في العام 2005، عندما هرب إلى الخارج عدة آلاف من الأكاديميين العراقيين من ذوي الخبرة العالية، وقد ترتب على ذلك أناراً وخيمة على نوعية التعليم. وقد عاد البعض منهم منذ ذلك الحين، إلا أن العديد تعرضوا للاقتلاع مرة أخرى من الأراضي التي سيطرت داعش عليها. وفي الوقت نفسه، لقد تسببت الحرب الأهلية السورية بحدوث أكبر أزمة نزوح أكاديمية في العالم، حيث بلغ العدد التقديري للطلاب الجامعيين النازحين إلى لبنان حوالي 70,000¹⁷ وهناك ما بين 20 إلى 30 ألف طالب من المؤهلين لدخول التعليم الجامعي في تركيا،¹⁸ و 15,000 طالب على الأقل في الأردن.¹⁹ وقد خلقت هذه الأزمة وضعاً يجد فيه العديد من السوريين، ممن هم في سن الالتحاق بالجامعة، أنفسهم يتسكعون في شوارع مخيمات اللاجئين والمدن، بلا هدفٍ أو عملٍ يقومون به، مما

إنَّ التكاليف المادية وحدها يمكن أن تسبب الإحباط. تعرض حرم عدد من الجامعات في جميع أنحاء المنطقة لهجومٍ مباشرٍ أو للضرر غير المباشر، إما بسبب استيلاء مجموعات مسلحة على مرافقها ومبانيها أو بسبب الادعاءات بأنها مُستخدمة لإيواء المقاتلين أو لتخزين الأسلحة. وقد احتدم القتال في حرم عددٍ من الجامعات خلال الحرب الأهلية الليبية في العام 2011، بينما في اليمن استولت قوات الحوثيين في العام 2015 على جامعة الإيمان ونهبت محتوياتها، وألحقت الغارات الجوية السعودية ضرراً شديداً بجامعة الحديدة.¹² ومنذ استيلاء داعش في العام 2014 على أجزاء من العراق، تعرضت جامعة تكريت للتلف خلال قتالٍ عنيفٍ مع القوات العراقية.¹³ وقصفت الجامعة الإسلامية في غزة من قبل الجيش الإسرائيلي في العام 2008، مما تسبب بوقوع أضرارٍ بلغت قيمتها 55 مليون دولار، وكانت واحدة من أكثر الهجمات الموثقة على التعليم العالي في الشرق الأوسط.¹⁴ وقد استهدفت هذه الجامعة، التي أُعيد بناؤها، مرة أخرى في العام 2014، بالإضافة إلى 13 من مؤسسات التعليم العالي المحلية الأخرى، ولحقت بها أضرارٌ قُدِّرت بـ 16 مليون دولار.¹⁵

وبالإضافة إلى الأضرار التي تكبدها التعليم العالي في البنية التحتية، جاءت الخسائر في الأرواح باهظة وفادحة. وكانت أبشع حالة لاستهداف التعليم العالي في العراق بعد العام 2003، حيث اغتيل أكثر من 500 أكاديمي في السنوات الـ 12 الماضية. وشملت الهجمات المباشرة ضد التعليم العالي في السنوات القليلة الماضية أيضاً القصف الذي تعرضت له جامعة حلب في يناير 2013 والذي راح ضحيته أكثر من 80 طالباً؛ وقتل 15 طالباً في هجوم

- ¹² فيصل دارم، "Yemen's Students Idled By Saudi Airstrikes"، الفانار ميديا، 18 أبريل 2015، <<http://www.al-fanarmedia.org/2015/04/yemens-students-idle-as-air-attacks-continue>>.
- ¹³ كيرا ووكر، "Islamic State plunges research in Iraq into darkness"، نيتشر ميدل إيست، 25 سبتمبر 2015، <<http://www.natureasia.com/en/nmiddleeast/article/10.1038/nmiddleeast.2014.238>>.
- Islamic State Advance in Iraq Closes Eight Universities، الفانار ميديا، 22 أغسطس 2014، <<http://www.al-fanarmedia.org/2014/08/islamic-state-advance-iraq-closes-eight-universities>>.
- ¹⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "One Year After Report: Gaza Early Recovery and Reconstruction Needs Assessment"، مايو 2010، <<http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/gazaoneyear.pdf>>.
- "The Palestinian National Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza, 2009-2010" (ورقة قدمت في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2 مارس 2009).
- ¹⁵ "Rapid Assessment of Higher Education Institutions in Gaza: Data Analysis Report"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وشبكة تمكين التعليم CIC، يناير 2015.
- ¹⁶ جدى سواحل، "Call to support academic freedom in universities"، يونيفيرستي ورلد نيوز، 25 أبريل 2014، <<http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20140424174801968>>.
- Rapid Assessment of Higher Education Institutions in Gaza
- ¹⁷ كيث واتنبو، وأدريان فريكي، وجيمس كنج، "The War Follows Them: Syrian University Students and Scholars in Lebanon"، معهد التعليم الدولي وجامعة كاليفورنيا - ديفيز، 2014.
- ¹⁸ كيث واتنبو، وأدريان فريكي، وجيمس كنج، "We Will Stop Here and Go No Further: Syrian University Students and Scholars in Turkey"، معهد التعليم الدولي وجامعة كاليفورنيا - ديفيز، 2014.
- ¹⁹ انظر المرفق ثلاثة من المفاوضات الأوروبية، "Commission Implementing Decision of 4.12.2014: On the 2014 special measure in favour of Jordan for the Syria crisis to be financed from the general budget of the European Union"، 2014.

سيؤدي إلى مخاطر تشكيل "جيل ضائع".²⁰

- تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التعليم العالي.
- التحول إلى نهج أكثر إقليمية.

المرونة

من حيث المبدأ، ينبغي أن تخضع مؤسسات التعليم العالي لإطار القواعد العامة لتأمين الحماية للبنى التحتية المدنية في أوقات الحرب. وهذا لا يضمن بالطبع أنها ستعمل بشكل طبيعي. في الواقع، ونظراً للاضطرابات الاجتماعية التي تسببها الصراعات، إنه أمر لا مفر منه أن تتعرض وظيفة التعليم العالي للانقطاع. أما المدهش فعلاً، فهو درجة المرونة التي تظهرها العديد من المؤسسات في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال الاستمرار في العمل على الرغم من قربها من مناطق الصراع. فالحياة لا تتوقف خلال الصراع، ويستمر كثير من الشباب ممن تجابههم الصعوبات في إظهار التزام كبير لاكتساب التعليم العالي. وهذا، على سبيل المثال، يشمل الأكاديميين والطلبة الفلسطينيين الذين أنشأوا نظاماً جامعياً وسعوا للحفاظ على حياتهم الأكاديمية، على الرغم من التدابير الصارمة للاحتلال العسكري الذي استمر ما يقرب من نصف قرن. وكذلك هو شأن الباحثين العراقيين الذين تحدوا التهديدات بالقتل والتضييق والتخويف لإلقاء المحاضرات.²¹ إن مفهوم المرونة هذا يقع في صميم تفسير كيفية استمرار ثقافة التعليم العالي في المجتمعات التي مزقتها الحروب في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من الظروف القاسية والخسائر الفادحة التي تكبدتها.

حماية قانونية أقوى

بيد أن تلك المرونة ليس بإمكانها أن تفعل الكثير في وجه الاستهداف المباشر للمرافق الجامعية، أو استخدامها من قبل المسلحين لإيواء المقاتلين وتخزين الأسلحة، أو قربها من المنشآت العسكرية. ونظراً لقيم التعليم العالي ونقاط ضعفه (التي نوقشت أعلاه)، من الضروري أن تركز الدول بشكل صريح احترام الاستقلالية المؤسسية وتأمين الحماية لها في أوقات الحرب.²² وبالتالي، فإن تعزيز المعايير القانونية الوطنية والدولية التي تحظر الاستخدام العسكري لمرافق التعليم العالي والاعتداء عليها هو المبدأ الثاني للحماية.

وقد بُذلت جهود كبيرة في هذا السياق. تقدم مبادئ لوسنر التوجيهية وثيقة تأسيسية تبين الإجراءات القانونية والعسكرية والدبلوماسية لحماية التعليم.²³ ورغم أن هذه الإجراءات لا تميز

لقد أضعف الصراع في الشرق الأوسط أيضاً الأساس المؤسسي للتعليم العالي وشوه صورته. ففي زمن الحرب، يتم تخصيص الأموال ويتحول كل الاهتمام للشأن الأمني على حساب المؤسسات والخدمات الوطنية الأخرى - لا يملك التعليم العالي فرصة للمنافسة في الحصول على التمويل، مما يؤدي إلى تراجع مؤسسات التعليم العالي العامة أو انهيارها التام في بعض الحالات وإلى إغلاق المؤسسات الخاصة أو هروبها. وحتى في الحالات التي تواصل فيها الحكومات تمويل مؤسسات التعليم العالي على الرغم من الصراع، تصبح هذه المؤسسات على الأرجح معزولة عن العالم الخارجي بشكل متزايد. وفي العراق، أدى استمرار الحرب والحصار الاقتصادي لأكثر من عقد إلى انقطاع المؤسسات الأكاديمية عن إجراء التبادلات الدولية في المعرفة والموارد. وتؤكد هذه النقطة على أهمية قيام مؤسسات التعليم العالي العالمية بالحفاظ على الاتصال مع المؤسسات الأكاديمية في المناطق المتضررة من الأزمة، وذلك للمساعدة في الإبقاء على الحد الأدنى من الحيوية الفكرية.

حماية التعليم العالي

على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، حظيت الهجمات العنيفة على المدارس والتعليم الابتدائي باهتمام عالمي كبير بما تستحقه فعلاً. ولكن لا يمكن أن يُقال الشيء نفسه عن التعليم العالي. وباستثناء بعض الجهود المحدودة التي بذلتها منظمات مثل التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجوم، لم تصل مسألة حماية التعليم العالي حتى الآن إلى الساحة الدولية. وفي الوقت نفسه، قدّم الاعتداء على كلية جامعة غاريسا في كينيا في أبريل 2015 تذكيراً كبيراً آخر عن مدى هشاشة مؤسسات التعليم العالي وضعفها إزاء الأعمال الإرهابية.

ويمكن تعزيز الحماية للتعليم العالي في الشرق الأوسط من خلال قبول واسع النطاق لسبعة مبادئ، هي:

- الاعتراف بالمرونة (أو إدراك القدرة على الصمود).
- تعزيز المعايير القانونية للحماية.
- تحسين المفاوضات مع الجهات الفاعلة المسلحة الحكومية وغير الحكومية.
- إنشاء نظام عالمي للرصد والإبلاغ والتضامن.
- تحسين الوسائل المادية للحماية.

²⁰ بنيامين بلاكيت، "Efforts to Help Syria's 'Lost Generation' Disappointing So Far"، الفجار ميديا، 29 سبتمبر 2014.

²¹ غاي برامكي، Peaceful Resistance: Building a Palestinian University under Occupation (لندن: مطبعة بلوتو، 2010).

²² أمي كاميت، وجودت هاشمي، وروبرت كوين، "Institutional Autonomy and the Protection of Higher Education from At-tack"، الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجوم (GCPEA)، ديسمبر 2013.

²³ الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجوم، أكتوبر 2014.

GCPEA, Draft Lucens Guidelines for Protecting Schools and Universities from Military Use During Armed Conflict

العالم العربي، حيث تُرجمت حماية التعليم العالي بشكلٍ رئيسي إلى بنية تحتية واقية، وإعادة التنظيم الاجتماعي، وجهود لإنقاذ العلماء والطلاب النازحين.

تضع هذه الإجراءات صناعات السياسة أمام معضلة تحقيق التوازن بين الحاجة للحماية والحاجة للحفاظ على التواصل وثقافة الانفتاح. ففي أعقاب الهجمات على التعليم العالي في العراق وسوريا وأماكن أخرى، كان الميل يتجه نحو معالجة المعضلة الأمنية من خلال إقامة الحواجز - المادية والمجازية على حد سواء - بين الجامعة والمجتمع. واعتُبرت التدابير الأمنية المادية ضرورية لحماية الحرم الجامعي ولخلق المناخ المواتي المطلوب للتشغيل الأكاديمي. وعلى سبيل المثال، في جامعة المستنصرية في بغداد جرى تشييد جدارٍ ضد الانفجارات بارتفاع 12 قدماً كردٍ على أحداث العنف الشديد في العام 2007. وفي حين أن تدابير مماثلة قد تكون ضرورية على المدى القصير، إلا أنه ينبغي توخي الحذر لمنع قيام حُصْنٍ أكاديمية معزولة عن الخارج من قبل القوات الأمنية، والحواجز الخرسانية، والعقلية الدفاعية. وإذا ما جرت المحافظة على هذه التدابير على المدى الطويل، يمكن لها أن تؤدي إلى تآكل العلاقات بين الجامعة والمجتمع. وهذا يقلل من المساهمة الإيجابية التي يمكن للتعليم العالي أن يقدمها للمجتمع، وحتى يمكن أن يضاعف من خطر المزيد من الهجمات على قطاع التعليم.

التماسك الاجتماعي

والمبدأ السادس للحماية هو الالتزام بضمان أن التعليم العالي يعزز التماسك الاجتماعي. ونظراً للدوافع الطائفية والدينية للصراعات الأخيرة في الشرق الأوسط، كان الردّ الرئيسي الآخر لحماية التعليم العالي يتمثل بالحفاظ على التجانس على أسسٍ طائفية. ففي حالة لبنان، دفع الصراع الاجتماعي الكثير من الجامعات، ولكن ليس كلها، لإعادة تنظيم مباني الجامعات وفقاً لتنوع الانقسامات المذهبية للطلاب في البلاد. وفي حالة العراق، خلال الصراع الطائفي الشديد بين العاميين 2005 و2008، حدثت حركة انتقال واسعة النطاق لأكاديميين كانوا في جامعات كانت مختلطة طائفيّاً في السابق إلى جامعات متجانسة كلياً تقريباً من حيث تركيبها العرقي والطائفي. فعلى سبيل المثال، غادر الموظفون السُنّة جامعة البصرة، في حين غادر الموظفون الشيعة جامعة الموصل. أما في بغداد، فقد أصبحت جامعة النهرين معقل الطائفة السنية، في حين أصبحت جامعة المستنصرية مؤسسة يهيمن عليها الشيعة.

إنّ ثمن هذا التجانس هو أن التعليم العالي زاد الفجوة بين

بين المدارس والجامعات، فلا يزال من الممكن استخدامها كنقطة انطلاقٍ لوضع تدابير حماية أفضل. وتقدم مبادئ مسؤولية الدولة لحماية التعليم العالي من الهجوم بياناً يتعلّق بمبادئ تختص بهذا القطاع، يتعين بموجبها على الدول الالتزام بحماية الضحايا ومساعدتهم، ومحاسبة المعتدين.²⁴ ومن الضروري بذل المزيد من العمل لتطوير معايير أكثر تفصيلاً تستند على الأدلة، ومواءمة هذه المعايير مع التحديات المحددة التي يواجهها التعليم العالي في الشرق الأوسط.

التفاوض مع الجهات الفاعلة المسلحة

إنّ طبيعة الصراع في الشرق الأوسط اليوم ليس من النوع الذي ينشأ بين جيشين نظاميين يمثلان دولتين وضعتا توقيعهما على اتفاقياتٍ دولية. فانخراط المجموعات المسلحة غير النظامية، فضلاً عن السياق العام لهشاشة الدولة التي تنشأ فيها هذه المجموعات، يعني في كثير من الأحيان أن الحماية الفعّالة ليست منبثقة عن "احترام القانون"، ولكن من خلال قدرة الناس (غالباً مدراء الكليات أو الجامعات) على التفاوض لتوفير مساحة محايدة تؤمن لهم الحماية الخاصة. ونظراً إلى الطبيعة الطائفية للعديد من الصراعات في العالم العربي اليوم، فإن حجم تلك المساحة وفعاليتها قد تعتمد على التوصل إلى تسوياتٍ يتم بموجبها التنازل عن جزءٍ من روح التعليم العالي (كالتعليم غير المختلط)، إلا أنها تسمح باستمرار وظيفته. بالتالي، يصبح تحسين المفاوضات مع القوات والمجموعات المسلحة هو المبدأ الثالث للحماية.

شبكات التضامن

ومع ذلك تظل حقيقة الأمر هي أنه لا يُعرف الكثير عن مؤسسات التعليم العالي التي تتعرض إلى ضغوطٍ وظروفٍ غير مواتية. ولا يمكن تدارك ذلك ومعالجته إلا من خلال إنشاء نظامٍ عالمي للتعليم العالي، وذلك لرصد الاعتداءات على هذه المؤسسات أو المجتمعات الأكاديمية التابعة لها والإبلاغ عن تلك الاعتداءات.²⁵ وبالتالي، فإن الرصد والإبلاغ والتضامن تمثل المبدأ الرابع للحماية.

الحماية المادية

أما المبدأ الخامس، فهو الالتزام بتحسين الوسائل المادية للحماية. ويشمل ذلك عادة تعزيز الأمن داخل حرم الجامعة وخارجها، وكذلك تأمين الحماية الجسدية للأكاديميين والطلاب تحت الخطر (عادة عبر إخراجهم من البلاد). وهذا الإجراء حتى الآن هو أفضل ما جرى تطويره في مجال الاستجابة الدولية، لا سيما في

²⁴ الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجوم، يونيو 2015

GCPEA، "Guidelines for Protecting Schools and Universities from Military Use, during Armed Conflict" <<http://www.protectingeducation.org/guidelines>>.

²⁵ ماريو نوفلي وارفجولا سيلنكا، "Protecting higher education from attack"، في تقرير التعليم تحت الهجوم 2014، GCPEA؛ "Draft Lucens Guidelines".

إنقاذ العلماء التابع لمعهد التعليم الدولي أنه بين العامين 2002 و 2012، 70,5 بالمئة من العلماء الذين جرى انقذهم هم من هذه المنطقة.²⁶ إلا أن هذه النسبة لم تشمل سوى حوالي 300 عالم فقط في منطقة تواجه صراعات متصاعدة وأزمات نزوح واسعة النطاق.

وفي حين أن عمل برامج إنقاذ العلماء لا يُقدر بثمن، تظل هذه البرامج محدودة النطاق وتميل إلى العمل ضمن إطار الأزمات قصيرة الأمد، وتسفر عن إنقاذ عدد قليل من العلماء لفترة محدودة وتجد لهم بيتاً "أكاديمياً" مؤقتاً. إلا أن طبيعة الصراع قد تغيرت. فالمنطقة تشهد صراعات ممتدة تشوبها الطائفية والنزاعات الداخلية على السلطة. بالتالي، ينبغي لجهود إنقاذ العلماء أن تأخذ في عين الاعتبار اتجاهات الصراع الجديدة، والتي تدوم في ظلها النزاعات إلى ما هو أبعد من السنة الواحدة أو السنتين، وهي الفترة النموذجية لاستمرار برامج "الإنقاذ". ففي العام 2013، على سبيل المثال، أشارت التقديرات إلى أن 40 بالمئة فقط من أعضاء صندوق إنقاذ العلماء قد عادوا إلى العراق - ومنذ ذلك الحين، طرأ تحول على أزمة النزوح الأكاديمية نظراً لتمدد داعش.²⁸ والمعضلة هنا هي أنه إذا تحولت جهود الإنقاذ المؤقتة إلى إعادة توطين لفترة طويلة، فمن المحتمل أن تتعرض الوكالات العاملة في تنفيذ تلك المخططات للانتقاد، لإدامة هجرة الأدمغة وتكريسها بإطالة فترة بقاء العلماء النازحين خارج بلدانهم، وحتى لإيجاد حوافز تدفعهم لمغادرة أوطانهم.

وعلى الرغم من أن جهود الإنقاذ قد ركزت بشكل متزايد على تحديد منازل لجوء إقليمية، معظمها في الأردن وتركيا، لا يزال توافر الموارد اللازمة يمثل مشكلة. ولا يمكن الآن تقديم الخدمة إلا لجزء صغير من المحتاجين فقط، في حدود الموارد المتاحة وآليات الاستجابة، التي لا تزال للأسف "غريبة" المقرر والمصدر. لقد آن الأوان لكي تقوم المنظمات الدولية بنقل مفهوم إنقاذ العلماء ومسؤولية تنفيذه إلى كيانات إقليمية، كاتحاد الجامعات العربية، أو جامعة الدول العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، مع الحفاظ على دور الشراكة في توفير قدر أكبر من التنسيق وربط الجامعات على مستوى العالم. وستمكن هذه الشراكة من تنفيذ عمل جماعي أكبر، ومن تجميع الموارد. ولتحقيق ذلك، سيكون على الاتحادات الإقليمية أن تدرك أن الوقت قد حان لتعمل سوياً وتتخطى الأساليب الحالية وتأخذ زمام القيادة في تادية دور فعال لحماية علمائها وتشكيل مستقبل المنطقة.

المجتمعات بدلاً من تعزيز المصالحة.²⁶ وفي منطقة الشرق الأوسط، حيث غالباً ما يكون التعليم الأساسي تأسيسياً - إذا يلتحق بالمدارس طلاب من نفس العرق أو الطائفة أو المنطقة الجغرافية أو الطبقة الاجتماعية - فإن التعليم العالي، على عكس ذلك، يكون تحويلياً. إذ تقدّم الجامعات ساحة فريدة تتيح الفرصة للطلاب للالتقاء فيها "بالآخر"، وللمرة الأولى في كثير من الأحيان. وهنا، تسقط الحواجز بين الطبقات الاجتماعية، والمسلمين والمسيحيين، وسكان المدن والأرياف، والمستقرين والنازحين، والسنة والشيعية. وهذه النقطة بالذات تحمل إشارة تحذيرية لسوريا، حيث يتعين على الجامعات ألا تشبه بالقلاع الأكاديمية المفصولة بهويات تُنسب بشكل محدد، بدلاً من نظام وطني حقيقي قادر على شفاء الجروح وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية.

التركيز الإقليمي

أما من حيث المشاركة الدولية بحلّ أزمات التعليم العالي في العالم العربي، فقد اقتصر جهود الحماية وركزت في المقام الأول على الإنقاذ الأكاديمي. وقد استجابت برامج إنقاذ العلماء، كصندوق إنقاذ العلماء التابع لمعهد التعليم الدولي، ومجلس الأكاديميين المعرضين للخطر (CARA)، وشبكة علماء تحت الخطر، لأزمات التعليم العالي في المنطقة، واطاعة نصب عينها الهدف النبيل المتمثل في حماية والمحافظة على النزاهة الأكاديمية للعلماء والطلاب في بعض الحالات. وهي تفعل ذلك اعترافاً منها بأن مجرد تأمين الحماية الجسدية، أو كما يصفها بعض العلماء الذين تعرضوا للتهديد، بالحماية "البيولوجية"، للعلماء النازحين بسبب المضايقات والتهديدات، أو حتى محاولات الاعتداء على حياتهم، في مخيمات اللاجئين ليس كافياً، وأنه يمكن القيام بأكثر من ذلك من أجل إشراكهم لكونهم موارد قيمة، أثناء فترة نزوحهم وفي المستقبل على حدٍ سواء.

وبالنسبة لآلاف العلماء النازحين في منطقة الشرق الأوسط، فإن الغالبية تواجه واقع البطالة و"تدهور المهارات العلمية"، ويؤدي ذلك بالتالي إلى إضعاف امكانية استئناف حياتهم المهنية لدى عودتهم. وتقوم خطط إنقاذ العلماء بمعالجة هذه المسألة عن طريق الحفاظ على بعض أفضل الأفراد الموهوبين والمهنيين في المنطقة وتمكينهم من تطوير مهارات جديدة أثناء وجودهم في المنفى. وعلى الصعيد العالمي، جاءت الغالبية العظمى من العلماء الذين تم انقاذهم من هذه المنطقة. وقد أفاد صندوق

²⁶ سانسون ميلتون، "The Neglected Pillar of Recovery: A Study of Higher Education in Post-war Iraq and Libya"، (أطروحة دكتوراه، جامعة يورك، 2013).

²⁷ معهد التعليم الدولي IIE، صندوق إنقاذ العلماء، "The Rescue of Science and Learning"،

<http://www.nxtbook.com/naylor/IIEB/C9184/IIEScholarRescueFund/#/0>، 7 يونيو 2015.

²⁸ معهد التعليم الدولي IIE، صندوق إنقاذ العلماء، 2013، IIE-SRF Iraq Project Briefing: Fall 2012/Winter 2013،

<http://www.scholarrescuefund.org/media/IIE-SRF%20Iraq%20Briefing%20%28Fall%202012-Winter%202013%29.pdf>.

وبالتالي، فإنَّ المبدأ السابع هو الحاجة إلى نهج إقليمي الطابع بدرجة أكبر لحماية التعليم العالي. وهذا النهج أساسي لاستخدام أفضل للموارد الحالية التي توفرها أنظمة التعليم العالي الإقليمية كرداً على النزوح. وعلى سبيل المثال، يعاني مئات الآلاف من النازحين السوريين في مخيمات اللاجئين على الحدود السورية الأردنية، بمن فيهم العديد من الشباب في سن الالتحاق بالمدارس والجامعات، وضِعاً صعباً للغاية. تقع جامعة آل البيت في الأردن على بعد عدة كيلومترات من أحد المخيمات، غير أنها حتى الآن لم تفعل شيئاً يُذكر للتعامل مع وضع اللاجئين، من حيث التقييم والمساعدة أو تأمين الحصول على التعليم. والمغزى من هذا المثال ليس إلقاء اللوم على الجامعة، ولكن لتوضيح الحاجة إلى تعبئة القدرات الموجودة للاستجابة للأزمات، والسعي لتنفيذ المبادرات التي يمكن تكرارها في جميع أنحاء المنطقة.

وهناك مثال على مبادرة إقليمية وهو الاقتراح لإنشاء "جامعة في المنفى" في تركيا لتعليم الطلاب اللاجئين وتوظيف العلماء اللاجئين، وهو مشروع سيُنفذ بتمويل قطري- تركي مشترك في مدينة غازي عنتاب.²⁹ وفي حين قد تبدو هذه الفكرة جذابة، إلا أنَّ مؤسسة من هذا النوع ستستوجب موارد هائلة، كما أنها تواجه تحديات لوجستية شديدة، بشكل خاص تأسيس كليات قابلة للاستمرار أو تنفيذ برامج بحثية من قبل علماء ذوي تخصصات مختلفة على نطاق واسع. وقد تتأثر سمعة هذه المؤسسة بكونها موجودة في أماكن اللاجئين، وذلك بسبب وجود علماء وطلاب في مؤسسة جديدة تفتقر إلى علاقات قوية مع العالم الأكاديمي الخارجي، مما يعوق القدرة على دمج الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ذلك العالم. والمثال الأقوى على مبادرة تستند على القدرات الإقليمية هو المشروع الرائد "من المخيم إلى الجامعة" الذي أطلقه مؤخراً معهد التعليم الدولي - وهي استجابة مبتكرة تقدم منحاً دراسية للاجئين الشباب لكي يلتحقوا بالجامعات القريبة، وبالتالي يتم الحفاظ على المجتمعات الأكاديمية في المنطقة.

إعادة بناء التعليم العالي

إن حماية التعليم العالي، وهي مهمة معقدة ومرهقة بحد ذاتها، لا تمثل إلا جزءاً من التحدي الذي تواجهه المنطقة. فالتحدي الحقيقي على المدى الطويل ليس هو مجرد إعادة بناء ما كان قائماً قبل الصراع، بل ضمان أن يتعافى القطاع ويتجاوز سنوات من العزلة والتدهور والدمار. ورغم عواقب الصراع المكلفة على التعليم العالي، غالباً ما تعرّض هذا القطاع للإهمال من استراتيجيات إعادة بناء البلدان التي مزقتها الحروب في المنطقة.

على سبيل المثال، لم يخصص الصندوق الأولي بقيمة 18,4 مليار دولار لإعادة إعمار عراق ما بعد صدام في العام 2003، لنظام التعليم العالي أي تمويل على الإطلاق.³⁰ ويمكن القول أن هذا الإغفال أعاق عملية نهوض البلاد ككل.

وعلى الرغم من العديد من الأولويات المتنافسة على الإنفاق الحكومي في المنطقة، يظل الاستثمار الحكومي في هذا القطاع أمراً أساسياً من أجل تنفيذ انتقالٍ منظمٍ وفعال. ويمكن دعم فكرة وضع التعليم العالي والجامعي على لائحة الأولويات في أعقاب الصراع من خلال أربع حججٍ مترابطة في ما بينها:

تتعلّق الحجة الأولى بتخفيف حدة الصراع والعنف. فالتعليم العالي هو بمثابة المنزل - بالمعنى الحرفي أو الفكري - لشريحة عمرية حرجة من الشباب بين 18 و25 سنة، إذ يشكّل شخصياتهم بطرقٍ من شأنها أن تؤثر عليهم طوال بقية حياتهم. لا بد أن يكون لجم طاقة الشباب المتعلمين أولوية استراتيجية. فإن تمّ إهمال الشباب، وبسبب عدم الاستقرار الناتج عن الصراعات والتسييس، من الممكن أن يصبحوا مهمشين ومنسيين، مما قد يخلق ظروفًا ملائمة لتجنيدهم في المجموعات العنيفة وتحويل المناطق إلى براميل بارود. إن هذه الديناميكية ذات أهمية خاصة في العالم العربي اليوم، نظراً لانتشار حالة الصراع، وللمستويات العالية نسبياً للالتحاق بالتعليم العالي، مقارنة بالمناطق الأخرى التي مزقتها الحروب، التي بلغت على سبيل المثال 28 بالمئة في سوريا في العام 2012، و46 بالمئة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2013، وأكثر من 60 بالمئة في ليبيا في العام 2003.³¹

ومن الواضح أن الاستثمار المبكر في إعادة بناء التعليم العالي يمكن أن يخلق بيئات آمنة ومفتوحة بوسعها أن تعمل بمثابة جُزءٍ من الاستقرار. وهكذا، يتم تشجيع الطلاب على إلقاء السلاح وحمل الكتب، وفي هذه العملية تتغير عقليتهم بعيداً عن العنف والغضب باتجاه العلم والمستقبل. ومن هذا المنظر، فإنّ التعليم العالي وثيق الصلة بجميع الأطراف المشاركة في إعادة الإعمار، بما في ذلك تلك المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والنظام الاجتماعي وإعادة التأقلم النفسي الاجتماعي.

أما الحجة الثانية، فتتمثّل بالضرورة الاقتصادية. إنّ إعادة بناء التعليم العالي غاية في الأهمية لأن دول المنطقة الخارجة من الصراع تواجه تحدياتٍ معقدة ومترابطة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمادي و المؤسساتي والنفسي. ومع بدء تدفق الاستثمارات في مجال إعادة الإعمار، غالباً ما تصبح الوظائف التي

²⁹ "Turkey, Qatar to establish university for Syrian refugees: Minister"، حريت ديلي نيوز، 13 مايو 2015.

³⁰ جون أغريستو، Mugged by Reality: The Liberation of Iraq the Failure of Good Intentions، (نيويورك: إنكاونتر بوكس، 2007) 141.

³¹ تبين البيانات القيد الإجمالي للتعليم العالي 5 و6 ISCED، وتم الوصول إليها عبر الإنترنت على العنوان التالي:

<http://data.worldbank.org/indicator/SE.TER.ENRR/countries>، "School enrollment, tertiary (% gross)"، World Bank، 7 June 2015.

تتطلب نوعاً من التعليم ما بعد الثانوي مطلوبة فجأة وبأعداد كبيرة. ومن دون مرشحين مؤهلين لشغل هذه الوظائف، قد لا تتمكّن البلدان المتضررة من ملء فرص العمل هذه، ويستنزف شغل هذه الوظائف عوائد مرتفعة تذهب إلى الدول المجاورة أو إلى عمال وافدين من الدول المانحة. وهذا بدوره يفوت فرصة لتدريب الجيل القادم من قادة المجتمع.

وهكذا، في حين أن مجموعة واسعة من الخريجين يمكن أن تدعم الانتعاش، هناك مبررات قوية بشكل خاص للاستثمار الاستراتيجي في المجالات التي تدعم مباشرة التحولات في المجتمعات التي مزقتها الحروب. ففي المدى القريب، يمكن للتدريب في مجالات التدريس والتمريض وأعمال الإغاثة وطب الطوارئ أن يساعد على تلبية الاحتياجات التعليمية والإنسانية والصحة العامة. بيد أن الاستثمارات على المدى الطويل يجب أن تستهدف الخطوط الأمامية لإعادة الإعمار: كالإدارة العامة والاقتصاد والهندسة والهندسة المعمارية والتخطيط الحضري.

وتتعلّق الحجة الثالثة بالتكامل والاستقرار الاجتماعي. تحتاج الحكومات في مرحلة ما بعد الصراع، للحفاظ على السلام ولتصبح قادرة على المنافسة اقتصادياً، إلى تعليم المزيد من الشباب في المجالات الأساسية المحددة أعلاه، وكذلك في المجالات التي تشهد نمواً سريعاً في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، التي تحرك الابتكار والتغيير التكنولوجي. ومن شأن التعليم العالي، الذي توضع برامجه بعناية، أن يفتح أيضاً المجال للأقليات العرقية ولذوي المظالم، الذين قد يكونون تاريخياً أقل احتمالاً لدخول هذه المجالات، ولا سيما الطالبات (اللواتي يكون تمثيلهن في التخصصات العلمية ناقصاً في العديد من البلدان في المنطقة). وهذا بالطبع يتطلب قدراً من الدعم المادي والاعتماد على المرافق التي تديرها الدولة، أو على التعليم العام كنقطة انطلاق. وحتى لو كانت الدولة لا يمكنها أن تضطلع بشؤون هذا القطاع بأكمله، فقد أثبتت التجربة أنه في أعقاب الصراع، يكون القطاع الخاص (الذي يهدف للربح) أقل احتمالاً بأن يشغل نفسه بمثل هذه الخيارات الاستراتيجية.

وتتعلّق الحجة الرابعة والأخيرة بانتعاش إقليمي جماعي. وبينما تواجه العديد من التحديات التعليم العالي في مرحلة ما بعد الصراع في الدول العربية المستقرة والمتضررة من الصراع على حدٍ سواء، قد عمل التدمير في المنطقة كالمشروط، وفتح جرحاً ليكشف عن العديد من المشاكل العميقة الأخرى تحت الجلد. فلا يكفي مجرد إعادة بناء التعليم العالي في مناطق الأزمات في الشرق الأوسط من خلال استعادة الوضع الذي كان قائماً قبل الصراع، بما فيه من نقاط الضعف والثغرات التي كانت مرافقة له. وبدلاً من ذلك، فإن الفترة التي تعقب الأزمات والصراعات يمكن أن تتيح الفرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، بدلاً من تدوير العلل التي كانت موجودة في النظم الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى المدى الطويل، سيكون للاستثمار في قدرات التعليم العالي الجماعية دوراً حاسماً لتحفيز تحول العالم العربي إلى منطقة مستقرة ومزدهرة. ويمكن أن يتحقق ذلك أولاً عن طريق تجميع الموارد لتعزيز الجودة في أنظمة التعليم العالي، وتوفير المهارات ذات الصلة بالسوق والمعارف اللازمة لمعالجة أزمة التوظيف على مستوى سائر المنطقة.³² حالياً، 55 بالمئة من سكان المنطقة تقل أعمارهم عن 24 سنة، ويجب إيجاد من 3 إلى 4 ملايين فرصة عمل جديدة سنوياً للحفاظ على مستويات البطالة الحالية.³³ وفي حين أن البلدان الغنية بالنفط تستورد حالياً الغالبية العظمى من العمالة اللازمة لها من جنوب آسيا وجنوب شرقها، فإن معدلات بطالة الخريجين مرتفعة في جميع أنحاء المنطقة. وعلى سبيل المثال، تتراوح معدلات البطالة في الأردن والمغرب والأراضي الفلسطينية ومصر والجزائر بين 15 و25 بالمئة.³⁴ وتمثل بطالة الشباب هذه الأساس الكامن وراء الإقصاء الاقتصادي، وهي تعمل بمثابة محرك رئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي.

ورغم ارتباط هذا الوضع بضعف التنمية المزمّن في المنطقة - بما في ذلك الانقسام السياسي وانتقال الأيدي العاملة وغياب الرؤية - تظل الحقيقة هي أن أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء المنطقة تعاني من انخفاض القدرة البحثية وهجرة الأدمغة

³² مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية والتعليم من أجل التوظيف

”Education For Employment: Realizing the Potential of Arab Youth“، أبريل 2011؛ سارة حمدان، ”Arab Spring Spawns

”Interest in Improving Quality of Higher Education“، ذا نيويورك تايمز، 6 نوفمبر 2011. المجلس الثقافي البريطاني،

”Graduate Employment in the Middle East and North Africa: Post-Arab Spring“، 2012.

³³ مجدي أمين وآخرون، After the Spring: Economic Transitions in the Arab World. (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2012)؛

م. كلو ملديري، ”An Uncertain Future: Youth Frustration and the Arab Spring“، أوراق باردي 16، جامعة بوسطن، أبريل 2013،

<<http://www.bu.edu/pardee/files/2013/04/Pardee-Paper-16.pdf?PDF=pardee-papers-16-arab-spring>>.

³⁴ يوسف كوكوجلو وألكسندرا فلايولز، ”Young Graduates in Southern and Eastern Mediterranean Countries: Untapped Potential Stuck in Job Queues

في IEMed Mediterranean Yearbook 2012، (برشلونة: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط)؛ دانيال

لاغراف، The Youth Bulge in Egypt: An Intersection of Demographics, Security, and the Arab Spring.

Journal of Strategic Security 5، رقم 2 (2012)، 65-80.

واكتظاظ الجامعات وتعليمٍ ذي طابعٍ نظري بشكلٍ مفرط.³⁵ ومن شأن العلماء العائدين من الخارج بعد فترةٍ أن يساهموا في معالجة هذا الخلل، مستفيدين من اطلاعهم على أنظمة أكاديمية أخرى أثناء فترة وجودهم في الخارج. ومع أن القدرات الحالية لا ينبغي التخلص منها فوراً، إلا أن ثمة فرصة واضحة لإحداث تغييرٍ تحويلي.

وفي نهاية المطاف، في حين أن الهدف من خلق اقتصاديات ومجتمعات معرفة مزدهرة في المنطقة قد يبدو أمراً مثالياً، يمكن لاستراتيجية إعادة الإعمار التي تضع التعليم العالي في مركز التنمية التي تقودها المعرفة أن تلعب دوراً تحويلياً في قيادة التغيير من الصراع إلى الازدهار. وإذا ما حظيت الجامعات بالدعم الكافي، سيكون بوسعها تزويد الجيل القادم بالمهارات والمعارف ذات الصلة لتعزيز فرص الحصول على العمل، ولتشجيع روح المبادرة في الأعمال الحرة، ووقف هجرة الأدمغة الموهوبة. إن الجامعات التي تقدم تعليماً عالي الجودة يمكن ويجب أن تكون الحاضنة لإنتاج بحوث مبتكرة وتسويقها من شأنها أن تدعم الولوج إلى مجالات التكنولوجيا العالية والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتحفز التنوع، وتضع في النهاية حداً لعهد الاعتماد على النفط.

الخلاصة وتوصيات السياسة

بينما ينزلق العالم العربي أكثر فأكثر نحو صراع مفتوح، في الوقت الذي تتصاعد فيه الأزمات في اليمن وسوريا وليبيا والعراق وأماكن أخرى، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى لفت الانتباه إلى الدور المركزي الذي يلعبه التعليم العالي في تنمية المنطقة يوماً بعد يوم، لئلا ينزلق هذا القطاع أكثر إلى أسفل قائمة الأولويات. يمثل هذا القطاع بالضبط نوع الاستثمار الطويل الأجل الضروري لمعالجة دوافع عدم الاستقرار المتجذرة في المنطقة نحو انتعاش مستدام.

وليس موجز السياسة هذا سوى نقطة انطلاق لبناء صورة منهجية لما يعاني منه قطاع التعليم العالي نتيجة للصراع على مستوى المنطقة. ولا بُد من إجراء المزيد من البحوث الكمية والنوعية في كل بلد، ويفضل أن يكون ذلك في الوقت الحقيقي ومن قبل باحثين محليين، من أجل إنشاء قاعدة أدلة شاملة. ثم بعد ذلك، يمكن استخدام هذه الأدلة لتحث مؤسسات التعليم العالي والمجتمعات في جميع أنحاء العالم وحشدتها من أجل لفت الانتباه إلى المحنة التي يواجهها الطلاب والأكاديميون وتشجيع حكوماتهم لدعم جهود الحماية والانتعاش.

أما في ما يتعلق بالحماية، فلا بد أن يضع كافة المعنيين على رأس أولوياتهم تطوير أدوات قانونية وسياسية لحماية التعليم العالي في البلدان المتأثرة بالصراعات. ومن المثير للدهشة أن القليل

من الاهتمام تم إيلاؤه لتأمين الحماية المحلية، مع تركيز غالبية الجهود الدولية على العمل لحماية العلماء والطلاب النازحين. وبالاستناد إلى توجيهات لوسنر العامة ومبادئ مسؤولية الدولة لحماية التعليم العالي من الهجوم، لا بد من القيام بالمزيد من العمل لإرساء مبادئ المسؤولية الجماعية لتوفير الحماية والتي تنطبق على مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، وليس فقط على الجهات المحلية في المجتمعات المتضررة من الصراع. وعلاوة على ذلك، يجب أن تذهب الجهات المعنية أبعد من المبادئ لإنشاء توجيهات عامة قائمة على الأدلة ومختصة بكل قطاع بهدف حماية التعليم العالي، مع الأخذ بعين الاعتبار أبعاد هذا القطاع الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

لا يمكن لأحدٍ أن يُنكر فوائد "إنقاذ" العلماء، حتى ولو لعالمٍ أو اثنين، العائدة عليهم وعلى عائلاتهم والمجتمع الأكاديمي الأوسع (في الوطن أو البلد المضيف على حدٍ سواء). إلا أن جهود الإنقاذ التي تمّ بذلها حتى الآن في المنطقة كانت من قِبل عدد صغير من المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تعمل على النمط الغربي. ونظراً لمصادر تمويلها، فقد وجدت هذه المنظمات صعوبة في توسيع نطاق جهودها ومواصلتها، حتى وهي تكافح من أجل تلبية الطلبات المتزايدة باستمرار ومواءمتها مع مواقف الدول المضيفة.

ويمكن تعزيز عمل هذه المنظمات بشكلٍ كبير من خلال تكوين تحالفٍ أوضح وأكثر تنظيماً مع مجموعةٍ واسعة من الجامعات المضيفة الإقليمية وحتى الدولية، انطلاقاً من تطبيق المبدأ الأساسي للخدمة العامة. وهذا بالطبع قد يتطلب دعماً مباشراً من الحكومات وسوف يثير حتماً قضايا سياسية متعلقة بالنزوح والعمل والهجرة. ومن أجل دعم الأعداد الكبيرة من الأكاديميين والطلاب النازحين في جميع أنحاء المنطقة، فإن الجامعات القادرة على والرغبة في الانضمام لمثل هذا التحالف يجب أن تجهز "وحدات استجابة" خاصة بها. سيكون الغرض من هذه الوحدات تسهيل استضافة العلماء والطلاب النازحين، وربما العمل على دمجهم بشكلٍ مؤقت. ويمكن لهذه الخطوة العملية أن تكون قابلة للتحقيق أكثر من الاقتراح المقدم مؤخراً بشأن إنشاء جامعة في المنفى.

ولتكون هذه الجهود فعّالة، يجب على الهيئات الدولية المنوط بها تأمين الحماية للنازحين (كمفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية) تطوير فهمٍ أفضل للاحتياجات والفرص المتاحة للعلماء وطلاب الجامعات النازحين. ومن شأن ذلك أن يضمن أن نزوحهم ليس فترة تتدهور فيها المهارات، بل فرصة للحفاظ على العقول وتنميتها، الأمر الذي يمكنهم من المساهمة في دعم مجتمعاتهم خلال فترة نزوحهم وعند عودتهم إلى الوطن على حدٍ سواء.

³⁵ فنسنت روماني، "The Politics of Higher Education in the Middle East: Problems and Prospects"، موجز الشرق الأوسط 36،

مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط، مايو 2009.

يقدم البحث في مسائل الصراع والانتعاش (من منظور العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية) للجامعات التي تمر في حالة التعافي فرصاً فريدة لإطلاق ثقافة البحث العلمي لديها بالشراكة مع جهات دولية مهتمة بهذا الشأن. إلا أن معظم البحوث حول القضايا المتعلقة بالنزوح وحالات الطوارئ والأزمات وإعادة الإعمار بعد الحرب تقودها الآن جامعات ووكالات ومنظمات غير حكومية من دول الشمال، كما أنها تكون بحوثاً استخلاصية بطبيعتها. ومن الممكن أن يكون عمل هذه الجامعات والمنظمات أكثر فعالية لو تم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسات وباحثين محليين. ولا يمكن لمجتمعات المنطقة أن تمتلك حقيقةً عملية إعادة البناء إلا من خلال إنشاء قدرة بحثية ذات مستوى عالمي في مجالات العمل الإنساني والانتعاش بعد الحرب.

وللقيام بذلك على نحو فعّال، يجب على الجهات المانحة والوكالات الدولية والحكومات الوطنية أن تتأزر للمساعدة في صياغة بنية إقليمية قوية لحماية العلماء وإنقاذهم، ثم إعادتهم إلى بلدانهم ودمجهم فيها في نهاية المطاف. ونظراً لانتشار الصراعات في المنطقة، يجب على تركيا والأردن ولبنان ومصر - وبدعم من دول الخليج - أن تلعب دوراً في أي ترتيبات إقليمية بهذا الصدد. كما يمكن للهيئات الدولية أن ترعى حواراً على مستوى المنطقة حول النزوح الأكاديمي من شأنه أن يرفع الحواجز التقنية أمام الحراك الأكاديمي، مثل الاعتماد والاعتراف بالشهادات وممارسات التوظيف.

وعندما يتعلق الأمر بإعادة بناء التعليم العالي، فإن التدخل في وقت مبكر أمر لا بد منه. فالانتظار حتى تصمت المدافع يمكن أن يحرم جيلاً كاملاً من فرصة الحصول على فرص تعليمية متقدمة. ومن المهم المحافظة على بعض مظاهر الحياة الأكاديمية من أجل الحفاظ على هذه المساحات الهامة من الحوار والبحث. وسوف يثبت أن ذلك ضروري في إعداد الخطط والموارد وتوجيهها لإعادة بناء التعليم العالي والدولة ككل في أعقاب الحرب.

يمكن للتعليم العالي أن يقف على قدميه مرة أخرى بسرعة أكبر بكثير، وأن يلعب دوراً بناءً في إعادة الإعمار إذا قامت الحكومات الوطنية والجهات المعنية الأخرى بإعداد رؤية استراتيجية تعاونية للقطاع في مرحلة مبكرة من الانتعاش. ويمكن للجهات الفاعلة الدولية تسهيل إجراء مشاورات واسعة مع كافة الجهات المعنية، بما في ذلك قادة التعليم العالي والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني. ومن شأن عملية حوار كهذه أن تحفّز التفكير الابتكاري حول تطوير التعليم العالي وأن تشجّع على تنظيم أكثر تعاوُن للقطاع وأن تدعم التخطيط طويل الأجل الخاص بالجامعات وتوضيح مهمتها.

كثيراً ما توسّع التعليم العالي الخاص بسرعة بعد الصراع في المنطقة. بينما غالباً ما تُتهم الجامعات الخاصة برداءة نوعية التعليم الذي تقدمه وسوء تنظيمها، إلا أنها يمكن أن تكون أكثر قدرة على التكيف من الجامعات المركزية التي تديرها الدولة، مما يؤدي إلى سرعة في الاستجابة للفرص التي يتيحها الانتعاش. ولتجاوز الانقسام غير المفيد بين الدولة والسوق وضمان قاعدة تمويل مستدامة في ظل التشديد على الموارد، يجب العمل على تجربة نماذج تمويل مبتكرة تقلل من الاعتماد على الدولة، كالجامعات الخاصة غير الربحية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلى عكس الولايات المتحدة ذات التاريخ الطويل من الجامعات الخاصة التي تعمل بتمويل خيري، تم إنشاء الجامعات الخاصة في الشرق الأوسط بسرعة وفي كثير من الأحيان من قِبل رجال أعمال لم يقدموا الكثير من المساهمات الخيرية في قطاع التعليم العالي في الماضي. وذلك رغم أن بعض أقدم الجامعات في المنطقة، كجامعة القرويين في تونس، تم تمويلها بسخاء من قبل أهل الخير، من الذكور والإناث. وفي هذا السياق، لا بد من النظر في نماذج من التوأمة مع جامعات أخرى في المنطقة، فضلاً عن استخدام أموال الزكاة.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحويلات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (VI) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة جهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤتمرات مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

أهمية بيوت الحكمة: مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بنائه في العالم العربي
موجز السياسة، سلطان بركات وسانسوم ميلتون

الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية
دراسة تحليلية، ناصر التميمي

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2015
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكات الصين والشرق الأوسط
موجز السياسة، تشاولينغ فنغ

الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استبيانان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجود أم تغيير في السلوك؟
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس